جامعـــة القاهـــرة

كلية الحقوق

قسم المالية والتشريع الضريبى

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

بعنـــــوان

الأثار الاقتصادية للمنافسة وتجنب الاحتكار في ظل المتغيرات المعاصرة

مقدمة من الباحث

إيهاب أحمد عبد الظاهر عثمان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د عبد الحفيظ عبد الله عيد — **مشرفاً، وعضواً**

أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي

كلية الحقوق جامعة القاهرة

أ.د خالـــد سعـــــد زغلول — **عضواً**

أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي

والعميد السابق بكلية الحقوق جامعة السادات

أ.د سيد طـــــه بـــــدوي — **عضواً**

أستاذ ورئيس قسم المالية العامة والتشريع الضريبي

ومدير مركز البحوث والاستشارات القانونية

بكلية الحقوق جامعة القاهرة

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨ م

جامعة القاهـــرة
كلية الحقوق
قسم المالية العامة والتشريع الضريبي

صفحة العنوان

اسم الباحـــــث: إيهاب أحمد عبد الظاهر عثمان.

عنوان الرسالة: الأثار الاقتصادية للمنافسة وتجنب الاحتكار في ظل المتغيرات المعاصرة.

الدرجة العلمية: الدكتـــــــوراه.

القســـــــــم: المالية العامة والتشريع الضريبي.

الكليـــــــــة: الحقـــــــــوق.

الجامعـــــــة: القاهـــــــــرة.

سنة التخـرج :

سنـة المنـــح: ٢٠١٨.

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم المالية العامة والتشريع الضريبي

رسالة دكتوراه

الأثار الاقتصادية للمنافسة وتجنب الاحتكار في ظل المتغيرات المعاصرة

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

إيهاب أحمد عبد الظاهر عثمان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د عبد الحفيظ عبد الله عيد — **مشرفاً، عضواً**
أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د خالد سعد زغلول — **عضواً**
أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي والعميد السابق
بكلية الحقوق جامعة السادات

أ.د سيد طه بدوي — **عضواً**
أستاذ ورئيس قسم المالية العامة والتشريع الضريبي
ومدير مركز الاستشارات القانونية بكلية الحقوق
جامعة القاهرة

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

الإهـــــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي "رحمها الله" التي زودتني بالحنان والمحبة، وكانت الدافع الأساسي لي للاستمرار في طلب العلم، وتحصيل أعلى الدرجات العلمية، فجزاها الله عني خير الجزاء، ولها مني كامل الفضل والعرفان.

وإلى أبي الحبيب الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الظاهر عثمان الذي لم يبخل على يوماً بشيء، وإلى إخوتي، وأهلي، وسائر أحبابي.

أهديه إلى أحب الناس إلى قلبي بعد والدي. إلى زوجتي، وأبنائي.

أهديه إلى من شجعنى على الإستمرار فى إتمام رسالتى فلهم منى كل الشكر.

أهديه إلى من علموني قيمة العلم والعمل، وأخص منهم أساتذتي بكلية الحقوق جامعة القاهرة، فلهم مني كل العرفان والوفاء.

الباحـــث

إيهاب أحمد عبد الظاهر عثمان

الشكر والتقدير

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُور أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

الْحَمْدُ لِلّهِ اللهُمّ رَبّنَا لَكَ الْحَمْدُ بِمَا خَلَقْتَنَا وَرَزَقْتَنَا وَهَدَيْتَنَا وَعَلّمْتَنَا وَأَنْقَذْتَنَا وَفَرّجْتَ عَنّا، لَكَ الْحَمْدُ بِالإِسْلامِ وَالْقُرْآن، وَلَكَ الْحَمْدُ بِالأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْمُعَافَاةِ، كَبَتّ عَدُوّنَا، وَبَسَطْتَ رِزْقَنَا، وَأَظْهَرْتَ أَمنَنَا، وَجَمَعْتَ فُرْقَتَنَا، وَأَحْسَنْتَ مُعَافَاتِنَا، وَمِنْ كُلّ وَاللهِ مَا سَأَلْنَاكَ رَبّنَا أَعْطَيْتَنَا، فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى ذَلِكَ حَمْدًا كَثِيرًا، لَكَ الْحَمْدُ بِكُلّ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيْنَا فِي قَدِيمٍ أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ سِرّ أَوْ عَلانِيَةٍ، أَوْ خَاصّةٌ أَوْ عَامّةٌ، أَوْ حَيّ أَوْ مَيّتٍ، أَوْ شَاهِدٍ أَوْ غَائِبٍ، لَكَ الْحَمْدُ حَتّى تَرْضَى، وَلَكَ الْحَمْدُ إِذَا رَضِيتَ.

واصلى وأسلم على خير الخلق للعالمين سيدنا محمد، وعلى أزواجه الأطهار، وآل بيته الأبرار، وأصحابه الأخيار، وعلى من اتبعهم بإحسان، واقتفى أثرهم بإيمان، واهتدى بهديهم، واستن بسننهم إلى يوم الدين.

قال الله عز وجل (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا)، ومما أتانيه رسول الله "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، وإعمالاً لهذا الأمر الرباني، والأدب النبوي. أتوجه بخالص الشكر للأستاذ الدكتور/ عبد الحفيظ عبد الله عيد أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي بكلية الحقوق جامعة القاهرة على موافقة سيادته على الإشراف على هذه الرسالة على الرغم من أعبائه الكثيرة فله مني الحظ الوافر من الشكر والتقدير.

كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ سيد طه بدوي أستاذ ورئيس قسم المالية العامة والتشريع الضريبي ومدير مركز البحوث والاستشارات القانونية بكلية الحقوق جامعة القاهرة لتفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وعلى ما أحاطني به من اهتمام وتوجيه لإتمامها على هذا الوجه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور/ خالد سعد زغلول أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي والعميد السابق بكلية الحقوق جامعة السادات لقبول سيادته التكرم بالموافقة على قبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، فله منى جزيل الشكر والتقدير.

وأتوجه بالشكر والتقدير لكل من مد لي يد العون لإخراج هذه الرسالة على هذه الصورة، وأخص بالذكر المستشار الدكتور/ محمد أحمد عبد الظاهر عثمان، والدكتور/ سيد أحمد إبراهيم عبد القادر عابدين.

وأخيراً، أسال الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه الكريم، وأن يكون علماً نافعاً لي يوم الدين، وأن يغفر لي ما فيه من تقصير، فالكمال لله وحده، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

إيهاب أحمد عبد الظاهر عثمان

مقدمـــــــة

شهدت السنوات الإخيرة تصاعد الحديث عن سياسة المنافسة مع تزايد الإدراك لعمق تأثيرها الإيجابي على جهود التنمية البشرية، فالمنافسة وما يستتبعها من دعم لسياسات الحرية الإقتصادية، تعمل على زيادة الإستثمار، والإرتقاء بمستوى جودة الخدمات الإساسية التي يتلقاها المواطنون. كما أنها تتوافق مع قيم الحكم الرشيد.

وترتبط المنافسة بتحول دور الدولة في المجال الإقتصادي من مبدأ الدولة المسيطرة على أوجه النشاط الإقتصادي إلى الدولة المحايدة تاركة النشاط الإقتصادي للقطاع الخاص، وقد استتبع ذلك تبني الدولة سياسات الخصخصة والتي بموجبها انتقلت الكثير من شركات القطاع العام المملوكة للدولة إلى ملكية القطاع الخاص.

ونظرا لوجود علاقة ما بين المنافسة والخصخصة باعتبار كلا منهما من السياسات الإقتصادية التي تلجأ إليها الدولة لتحسين ميزان مدفوعاتها، وتقليل عجز الموازنة، وتحسين مستوى الإفادة من الموارد الإقتصادية المتاحة كانت هذه الرسالة لبيان الإثار الإقتصادية للمنافسة ومكافحة الإحتكار في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة.

أولا :مشكلة الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في بيان وتحليل الإثار الإقتصادية للمنافسة وتجنب الإحتكار في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، وعلاقتها بغيرها من السياسات الإقتصادية وأهمها سياسة الخصخصة.

ثانيا: أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى الإجابة على الإسئلة التالية:

١ـ ما هو أثر تحول الدولة من الإقتصاد الموجه إلي الإقتصاد الحر؟

٢ـ هل ما زال للدولة دور حيادي في ظل الخصخصة؟

٣ـ ما هي الإثار المالية والإقتصادية لحماية المنافسة وتجنب الإحتكارات؟

المحتويـــــات

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
فصل تمهيدي مفهوم المنافسة وتطورها التاريخي.	٣
المبحث الإول مفهـــوم المنافســـــة	٥
المبحث الثاني التطور التاريخي لتشريعات المنافسة ومنع الإحتكار	١٧
الباب الإول دور الدولة في ضوء اقتصاد السوق	٥٣
الفصل الإول تحول الدولة من الإقتصاد الموجه إلي الإقتصاد الحر	٥٧
المبحث الإول المفاهيم الإساسية للخصخصة	٦٣
المبحث الثاني مدى دستورية الإتجاه نحو الخصخصة	٩٧
الفصل الثاني الدور الحيادي للدولة في ظل الخصخصة	١٠٩
المبحث الأول بعض الدروس المستفادة من تجارب الخصخصة المختلفة	١١١
المبحث الثانى نظام الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام	١١٩
الباب الثاني المنافسة وآثارها الإقتصادية.	١٥٣

الفصل الإول **عجز الموازنة العامة ودور التخصصية في تغطية العجز**	**١٥٥**
المبحث الإول **اتساع الوعاء الضريبي وانعكاسه على الحصيلة الضريبية**	**١٥٩**
المبحث الثاني **الآثار المالية للمنافسة**	**١٨١**
الفصل الثاني **تحسين مستوى توظيف الموارد الإقتصادية**	**١٨٧**
المبحث الإول **حماية الإنتاج القومي**	**١٨٩**
المبحث الثاني **تطوير الفنون الإنتاجية**	**١٩٩**
الخاتمة	**٢١١**
النتائـــج	**٢٠٨**
التوصيات	**٢١١**
قائمة المراجـع العربية	**٢٢٣**
قائمة المراجع الإجنبية	**٢٣٦**
ملخص الرسالة	**٢٣٩**
المستخلص والكلمات الدالة	**٢٤١**

ملخص الرسالة

ناقشت الرسالة موضوع "الإثار الإقتصادية للمنافسة وتجنب الإحتكار في ظل المتغيرات المعاصرة"، من خلال فصل تمهيدي وبابين على النحو التالي:

تحدث الفصل التمهيدي عن مفهوم المنافسة اللغوي، ولدى الإقتصاديين، والقانونيين، وأنواع المنافسة من الناحية القانونية، وأن تفوق مشروع على غيره يكون باستخدام أساليب مشروعة في ظل مبدأ حرية التجارة، والإحتكار هدف المنافسة ونقيضها: هدفها لأن كل مشروع من المشروعات المتنافسة يسعى إلى السيطرة على السوق، ونقيضها لأن الإحتكار يعنى انفراد مشروع بالسيطرة على سوق سلعة ما، في حين أن المنافسة تفترض وجود عدد كبير من المتنافسينوالمنافسة باعتبارها نزعه ناتجة من غريزة حب التفوق نشأت مع الفرد، ثم سادت سياسة الإقتصاد الرأسمالي الحرة القائمة على تقدم الصناعة، وذهب أنصار حماية التجارة إلى تقييد المنافسة

أما الباب الإول فقد عالج قضية دور الدولة في ظل اقتصاد السوق، في فصلين على النحو الإتي:

الفصل الإول ناقش قضية تحول الدولة من الإقتصاد الموجه إلي الإقتصاد الحر، من خلال مبحثين عالج المبحث الإول المفاهيم الإساسية للخصخصة، فالخصخصة أبرز التحولات المميزة للتاريخ الإقتصادي المعاصر، وقد أصبحت من أهم السياسات الإقتصادية للحكومة المصرية منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي في مصر منذ عام ١٩٩١ وحتى الإن

والخصخصة وسيلة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة بهدف إلى إصلاح الإوضاع الإقتصادية في دولة ما، وللخصخصة منظورين اقتصادي وسياسي، فمن المنظور الإقتصادي تهدف إلى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى، أما المنظور السياسي فالخصخصة تدعو إلى اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والإمن